المتصل كما ظن فلا تعذر في تأخيره ههنا كما كان في الضمير المتصل كما لا يخفى
فلا حاجة لما توهم ان المراد ان تقديم هذا المفعول واجب لو وقع مرفع الضمير
الواجب التقديم على الفاعل لا لاتصاله لكن العبارة لا تساعده والاظهر ان يقول
اوجب التقديم بدل قوله واجب التقديم ليكون المعنى ان وضع الظاهر موضع الضمير
المتصل وجب تقديم المفعول على الفاعل الان يتكلف ويجعل الواجب بمعنى الموجب
انتهى واما ما قيل ان الوجوب هو المتبادر من كلامه كيف لا وقد صرح بالمحافظة
عليه ووصفه بانه نكتة جلية دقيق لاستخراجها فقيد ان التوصيفية والوصف
المذكورين انما يفيدان مرغوبية تلك النكتة لا وجوب التقديم كما لا يخفى
قوله فان قلت الظاهر انه اعتراض على السكاكي بانه لا وجه لانكاره التبعية فان
ما ذكره في هذا الامر انما يفيد احتمال كونها مكنية وذلك لا يدل على بطلان
كونها تبعية بل غاية احتمال اخراجها عن كونها تبعية لا عن كونها محتملة
اذ احتمال كونها مكنية لا يدفع احتمالها حتى يخرجها عن كونها محتملة لها
وسمع انكارها فاجاب الشارح بان الانكار ترجيح لا ابطال ويحتمل ان يكون
اعتراضا على المصنف بانه لا يصح اسناد الانكار الى السكاكي اذ لا وجه لانكاره التبعية
اه ولعله مراد من قال الا ترى ان القوم قالوا واختار السكاكي انتهى لكنه يأبى
عنه الذوق كما لا يخفى على اهل الذوق قوله قلت يرجح المكنية عدم كونها تبعية
الاستعارة اخرى يعارضه ما سيرد عليه الان يقال انه مندفع عند الشارح كما سيجيء
نقل عنه ههنا حاشية هي هذه فيه بحث لان مدلول الاستعارة التبعية يكون
تخييلا في اعتباره والتخييل عنده استعارة مبنية على التشبيه والاستعارة في
الفعل تبعية فما ذكره لا يكون مغنيا عن اعتبار التبعية الا ان هذا
لا يضرنا لانه امر لزم السكاكي لا محالة سواء جعلنا وجه اختيار الرد الى
المكنية ما ذكرناه او ما ذكره بنفسه من تقليل الاقسام والتقريب الى الضبط
انتهى حاصله دفع ما يرد على وجه ترجيح المكنية الذي ذكره من الاقتضاء نفسه وعدم
كونها

كونها تابعة لاستعارة اخرى بانك قد عرفت الوجه الذي ذكره السكاكي بنفسه التبت وجه لا يشفي
العليل وحاصل الدفع التزام المحذور وانت خبير بانه لو دفعه فيما سيأتي في العقد الثاني لكان انفع
وبالافراد ناظر انه لا وجه لما قيل من انه لا وجه لهذه الحاشية ههنا لان المصنف سيصرح بعض نهنا
وننبه فيما بعد اي شبه المص في العقد التالي حيث قال هناك واحتياله الى التبعية ايها فاسد
الاختيار ولا يخفى انه لا يدل على بطلان مقالته بل يشير على مرجوحيته فسقط ما توهم
انه في دلالة اختيار على ما ذكره بحث اذ كثيرا ما يستعمل امثال هذه العبارة في الوجوب بل
لو يدع الشارح الدلالة بل ادعى التنبيه على ان الاستعمال احيانا في الوجوب لا بيانا في الدلالة
على الترجيح وضعا او قرينة كما لا يخفى على شبه القرينة القالبة ذهب السكاكي الى انه
ان كان المستعار له اي المشبه المستعار له المشبه به متحققا حسا او عقلا اي ذكان
تحققه بمدخلية الحس والعقل الصرف والا فالقسمة الصواب الاقسام كما لا يخفى
اشارة الى ما سيذكره والحقانية الى ما يستحقه فيه بعقد الثالث من انها الامر المشبه بالمشبه
من خواص المشبه به مستعملا في معناه الحقيقي كما ذهب السلف لا ما ذهب اليه السكاكي
من انها المستعملة في المعنى المجازي الغير المحقق لكونه تعسفا لا الى ما ذكره الشارح وبينهما
فرق يظهر بالتأمل الصادق بل الحق انه اشارة الى بيان حقيقة التخييلية عند السكاكي
بانها المستعملة في امر وهمي يشبه بمعناه الحقيقي لما كان المؤ بينهما دليل انه مقام احد عدم
قطعا القلق السامع او اضطرابه كما في اظفار المنية الظاهر تمثيل لكون التحقيقية
التخييلية قرينة المكنية فقوله فان الاظفار استعملت اه لا يصح ان يكون تعليلا له
كما لا يخفى وجه تمثيلا لقوله فتخييلية وجعل قوله فان الاظفار تعليل للتمثيل بعيد
وركيك جدا لتحصيل القرينة للمكنية فيه انه يجوز ان يكون ذلك التوهم لتحصيل شيء
اخر لا لتحصيل القرينة بمجرد اثبات الاظفار يحصل القرينة ربما لتوهم المذكور لما لغه
وتشبيه المنية المراد من الاقتران اه الاولى ان يقول المراد من العدم الاقتران بما لا يلائمه
القرينة بل المناسب التعريف المجرد تمام الاولى المستعار قبل الصواب ترك التقييد بالمستعار له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)